

دستور المملكة المغربية (2011)

المرجع : الظهير الشريف رقم 1-11-91 الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور

الجريدة الرسمية : الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011

المجالات المعنية : القانون الإداري، القانون المدني، قانون الأسرة، القانون الجنائي وجنائي الأعمال، المنازعات والتحكيم والوساطة، قانون الشغل

يكرس دستور 2011 فصل السلط واستقلال القضاء والولوج إلى العدالة والمحاكمة العادلة وقرينة البراءة وحماية الملكية وحرية المبادرة والمساواة بين النساء والرجال وحماية الأسرة.

الحقوق والحريات القابلة للاحتجاج بها أمام القاضي

- المساواة بين المواطنين والمواطنات (الفصل 19)، الحق في الحياة والأمن (الفصلان 20 و21)، منع التعذيب والاعتقال التعسفي (الفصلان 22 و23).
- حماية الأسرة القائمة على الزواج وحماية الأطفال (الفصل 32).
- حق الملكية وحرية المبادرة (الفصل 35).
- الولوج إلى العدالة، المحاكمة العادلة، صدور الحكم داخل أجل معقول، حقوق الدفاع (الفصول 118 إلى 120).
- قابلية القرارات الإدارية للطعن: كل قرار، فردي أو تنظيمي، يمكن الطعن فيه أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة (الفصل 118).

تنظيم القضاء

- السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية (الفصل 107).
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الفصل 113 وما يليه).
- المحكمة الدستورية والدفع بعدم دستورية القوانين (الفصل 133).

مواد أساسية

الفصل 118

حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون. كل قرار اتخذ في المجال الإداري، سواء كان تنظيمياً أو فردياً، يمكن الطعن فيه أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة.

الفصل 120

لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، وفي حكم يصدر داخل أجل معقول. حقوق الدفاع مضمونة أمام جميع المحاكم.

يضمن القانون حق الملكية. ويمكن الحد من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون. تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر.

نقاط يقظة المحامي

- المبادئ الدستورية قابلة للاحتجاج بها مباشرة أمام المحاكم وتؤسس للدفع بعدم الدستورية.

بطاقة من إعداد الأستاذ معاذ لحفاية، محامٍ بهيئة الرباط، 69 زنقة تانسيفت، الشقة 6، أكدال، الرباط 10090، المغرب + 212 808-507367 · cabinetlahfaia@gmail.com

وثيقة إخبارية عامة. النسخة المنشورة بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية هي وحدها المعتمدة؛ وقد تكون المواد المذكورة عُدلت بعد تحرير هذه البطاقة. آخر تحديث : 1 أكتوبر 2026.